



مبادرة القضاء على الفقر
منظمة العمل الدولية وبرنامج عام ٢٠٣٠



مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٥، ٢٠١٦

تقرير المدير العام

التقرير الأول (باء)

مبادرة القضاء على الفقر: منظمة العمل الدولية وبرنامج عام ٢٠٣٠

مكتب العمل الدولي، جنيف

ISBN 978-92-2-629703-6 (print)
ISBN 978-92-2-629704-3 (Web pdf)
ISSN 0252-7022

الطبعة الأولى، ٢٠١٦

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على منشورات مكتب العمل الدولي وعلى المنتجات الرقمية الصادرة عنه، عن طريق المكتبات الكبرى أو منصات التوزيع الرقمية، أو طلبها مباشرة من: ilo@turpin-distribution.com. وللإطلاع على مزيد من المعلومات، زوروا موقعنا الإلكتروني على العنوان: www.ilo.org/publns أو اتصلوا بالعنوان: ilopubs@ilo.org.

يتناول تقرير هذا العام، شأنه شأن التقارير الثلاثة الماضية التي قدمتها إلى مؤتمر العمل الدولي، موضوعاً ذا مدلول استراتيجي مهم بالنسبة إلى منظماتنا وإلى التوجه المستقبلي لنشاطها. وفي هذه المناسبة، يبحث التقرير مسؤوليات منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة والفرص المطروحة أمامها في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وهو يقوم بذلك آخذاً بعين الاعتبار ثلاثة أهداف محددة، هي: تنوير الهيئات المكونة بشأن انعكاسات برنامج عام ٢٠٣٠ على العمل اللائق والتحديات التي تطرحها؛ الدعوة إلى مشاركة الهيئات المكونة مشاركة كاملة وملتزمة في تنفيذ البرنامج؛ التماس المشورة من الهيئات المكونة حول ما يتعين أن تقوم به منظمة العمل الدولية دعماً لتلك الجهود.

وستكون إسهامات ممثلي الحكومات وأصحاب العمل والعمال ذات أهمية حاسمة في بلورة "مبادرة القضاء على الفقر"، التي سبق وأرسيت باعتبارها الوسيلة التي ستقوم من خلالها منظمة العمل الدولية بالدفع بهذا العمل قدماً.

لذا أود، كما جرت عليه العادة، أن أحث جميع المشاركين على الإعراب عن وجهات نظرهم على نحو صريح ولملموس بشأن موضوع يحتل بوضوح لا لبس فيه مركز الصدارة في ولاية منظمة العمل الدولية، التي ما فتئت هي هي سعيّاً إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

غاي رايدر

المحتويات

الصفحة

iii	تمهيد
١	الفصل ١: منظمة العمل الدولية وبرنامج عام ٢٠٣٠
٥	الفصل ٢: الملكية الوطنية والدعم الدولي
١١	الفصل ٣: إقامة شراكات عالمية
١٧	الفصل ٤: عكس اتجاه التيار

الفصل ١

منظمة العمل الدولية وبرنامج عام ٢٠٣٠

من عام ١٩١٩ إلى عام ٢٠٣٠

"... هناك ظروف عمل تنطوي على إلحاق الظلم والضرر والحرمان بأعداد كبيرة من الناس فتولد سخطاً يبلغ من جسامته أن يعرض السلام والوئام العالميين للخطر، ومن الملح تحسين الظروف المذكورة..." *ديباجة دستور منظمة العمل الدولية، ١٩١٩*

"... إن الفقر في أي مكان يشكل خطراً على الرفاه في كل مكان؛ وتحقيق النصر في الحرب ضد العوز يتطلب شنها ومواصلة عزم لا هوادة فيه داخل كل أمة، وبجهود دولي متواصل ومتضافر..." *إعلان فيلادلفيا، ١٩٤٤*

"... القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحدٍ يواجهه العالم، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة." *تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ٢٠١٥*

الفرصة الجديدة

١. عندما تلاقى العالم في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ من أجل اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، عقد العزم على السعي "من الآن وحتى عام ٢٠٣٠ من أجل القضاء على الفقر والجوع في كل مكان؛ ومكافحة أشكال عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛ وبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع؛ وحماية حقوق الإنسان والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ وكفالة الحماية الدائمة لكوكب الأرض وموارده الطبيعية." وعقد العزم "أيضاً على تهيئة الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي المستدام والمطرود الذي يشمل الجميع، وللازدهار العميم وتوفير فرص العمل اللائق للجميع، مع مراعاة مختلف مستويات التنمية والقدرات الوطنية."

٢. وبرنامج عام ٢٠٣٠ هو الأداة التي زود المجتمع الدولي نفسه بها لاستكمال إحدى المهام الرئيسية التي أسندت إلى منظمة العمل الدولية عند تأسيسها - ألا وهي جعل الفقر من الماضي. وهذا البرنامج هو برنامج عالمي ينبغي لكل دولة عضو أن تنفذه. وهو برنامج طموح ينطلق من أهداف الألفية الإنمائية الثمانية القائمة بذاتها (٢٠٠٠-٢٠١٥)، ليصل إلى مجموعة شاملة ومتفق عليها من الأهداف البالغة ١٧ هدفاً والتي تشكل رؤية متكاملة للتنمية المستدامة. وهو إذ يقوم بذلك، فإنه يدمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - ولا يجسد حجم التحديات المعنية فحسب بل سمتها الملحة كذلك. وكما أشار إليه الأمين العام للأمم المتحدة، فالتحدي المائل أمامنا هو الجيل الأول في التاريخ المترافق مع القدرة على القضاء على الفقر في كافة أرجاء الكوكب. ولكنه كذلك الجيل الأخير المترافق مع فرصة إنقاذ الكوكب.

٣. وهناك أسباب وجيهة جداً لما يحدو منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة الثلاثية العالمية إلى أن تجعل من تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠ هدفاً مركزياً لأنشطتها على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. واقع الحال أنه سبق لها أن حققت الكثير من خلال التعبئة بهدف ضمان أن يجسد برنامج عام ٢٠٣٠، إلى درجة رفيعة، أساسيات برنامج العمل اللائق أقله من خلال مجموعة أصدقاء العمل اللائق من أجل التنمية المستدامة، التي يرأسها سفيراً أنغولا وبلجيكا لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وكما يبرزه غلاف هذا التقرير، تتناول أهداف التنمية المستدامة، مجموعة، كل هدف من الأهداف الاستراتيجية لبرنامج العمل اللائق - ألا وهي العمالة والحماية الاجتماعية والحقوق والمعايير والحوار الاجتماعي.

٤. ويتضح ذلك على نحو ملفت للغاية في الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يلزم الدول الأعضاء بأن تسعى إلى "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع". غير أن المدى الكامل لاتساق برنامج العمل اللائق مع برنامج عام ٢٠٣٠، يتبين في مجموع الأهداف المترابطة فيما بينها وفي الغايات التي تدعمها والبالغ عددها ١٦٩ غاية. إنه اليوم البرنامج العالمي المتكامل للعدالة الاجتماعية، وهو بالتالي بمثابة فرصة كبرى متاحة أمام منظمة العمل الدولية. وتترافق مع هذه الفرصة المسؤوليات الخاصة والملازمة لها في تنفيذ البرنامج.

دور منظمة العمل الدولية

٥. لا بد لمنظمة العمل الدولية من أن تنتهز هذه الفرصة وأن تفي بهذه المسؤولية في برنامج الأنشطة الخاص بها وفي العمل المشترك الذي تضطلع به مع المنظمات الأخرى، باعتبارها لاعب فريق ملتزماً في النظام متعدد الأطراف.

٦. وتحتل منظمة العمل الدولية أصلاً، في تنظيم نشاطها، مركزاً مهماً للاضطلاع بهذا الدور. وجرى تحديداً تصميم "مبادرة القضاء على الفقر" - وهي إحدى مبادرات المئوية السبع التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية في إطار الاحتفال بمئويتها في عام ٢٠١٩ - بوصف المبادرة المذكورة أداة للدفع قدماً بهذا العمل. ويدعمها اتساق متين بين النتائج السياسية الواردة في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ وبين أهداف التنمية المستدامة، التي يمكن زيادة تعزيزها عندما يقوم مجلس الإدارة بوضع الخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٨.

٧. بالإضافة إلى ذلك، سيكون من المهم استغلال أوجه التآزر الواضحة بين مبادرة القضاء على الفقر ومبادرات المئوية الأخرى، استغلالاً كاملاً اعترافاً بأهميتها الكبرى بالنسبة إلى برنامج عام ٢٠٣٠ وطابعه المتكامل. وتشكل "مبادرة المرأة في العمل" استجابة أساسية للهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛ ولا بد من أن تكون "المبادرة الخضراء" مساهمة منظمة العمل الدولية في الإجراءات الملحة المتعلقة بمكافحة تغير المناخ وآثاره، على حد ما دعا إليه الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة؛ وتطرح "مبادرة المنشآت" وسائل عمل وفرصاً جديدة للمشاركة ضمن برنامج عام ٢٠٣٠؛ وتهدف "مبادرة الإدارة السديدة" إلى جعل عملية صنع القرارات في منظمة العمل الدولية أكثر فعالية وبالتالي تحسين قدرتها على التفاعل في النظام متعدد الأطراف؛ ويتردد صدى "مبادرة المعايير" بقوة مع تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة حيث يحصل الجميع على العدالة والمؤسسات الفعالة والمسؤولة والشاملة بموجب الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة؛ أما "مبادرة مستقبل العمل" فهي تطمح جداً إلى جعل منظمة العمل الدولية مجهزة بما يلزم لكي تتفهم التغيرات التحويلية المؤثرة في عالم العمل وتستجيب لها على أفضل وجه، وبالتالي تفي بولايتها الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. وبالفعل، يوفر نطاق أهداف التنمية المستدامة الممتد على ١٥ عاماً إطاراً زمنياً مناسباً لتطبيق محفزات التغيير الكبرى التي تتناولها المبادرة.

٨. وتحديد موقع برامج منظمة العمل الدولية وخططها ومبادراتها على هذا النحو من أجل جعلها تساهم إلى أقصى حد في برنامج عام ٢٠٣٠، يندرج ضمن نطاق ومسؤوليات هيئات صنع القرارات في المنظمة، التي أظهرت التزامها القوي في تحقيق هذا المسعى. وهذا الأمر أساسي ولكنه غير كافٍ في حد ذاته لضمان أداء منظمة العمل الدولية دورها على أكمل وجه. ولا بد من استكمالها بجهود مقابلة من أجل تعزيز تعاون منظمة العمل الدولية وشراكاتها ضمن النظام متعدد الأطراف، وتعزيز اتساق النظام حسبما تستلزمه الطبيعة المترابطة لبرنامج عام ٢٠٣٠.

الشراكات والاتساق

٩. تنبيري منظمة العمل الدولية لمهمة الارتقاء باتساق النظام متعدد الأطراف وقدرات تقديم الخدمات، مجهزة بميزتين بارزتين.

١٠. أولاً، يعكس مضمون برنامج عام ٢٠٣٠ إدراك المجتمع الدولي بأن العمل اللائق يشكل في آن معاً وسيلة وغاية للتنمية المستدامة. وهذا أمر عملت من أجله منظمة العمل الدولية مع هيئاتها المكونة، لمدة عقدين على الأقل. وفي عام ١٩٩٥، توصل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن والذي كان فيه لمنظمة العمل الدولية دور بارز، إلى توافق يتمثل في جعل الناس في صميم التنمية المستدامة وتعهد بالقضاء على الفقر وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتعزيز الحقوق الأساسية في العمل وتقوية التكامل الاجتماعي من أجل مجتمعات مستقرة وآمنة وعادلة. وبالتالي، فإن تقرير المدير العام المقدم إلى الدورة ٩١ (٢٠٠٣) لمؤتمر العمل الدولي والمعنون *الخلاص من الفقر*، أرسى الدور المركزي للعمل اللائق في تنمية تحد من الفقر وكان رائداً لجزء كبير من الأساس المنطقي الذي يقوم عليه برنامج عام ٢٠٣٠.

١١. ثانياً، وفي موازاة ذلك، لطالما دعت منظمة العمل الدولية بعزم وثبات إلى المزيد من الاتساق السياسي الوظيفي والجوهري في النظام الدولي. وظهر ذلك في الكثير من المبادرات الفردية في السنوات الماضية وفي التركيز المنصب حالياً على تعزيز الشراكات في عمليات إصلاح منظمة العمل الدولية الأقرب عهداً. أما من المنظور المؤسسي، فإن إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨، هو الذي يؤكد على نحو لا هوادة فيه التزام منظمة العمل الدولية بقضية تعزيز الاتساق، ويجدر التذكير بأنه يجري تقييم أثر الإعلان خلال دورة المؤتمر لهذا العام. وهو يسلم بالمساهمة المهمة للمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى في النهج المتكامل الرامي إلى تحقيق العمل اللائق ويكلف المدير العام في إطار متابعتها، بتعزيز "شراكات فعالة ضمن منظومة الأمم المتحدة والنظام متعدد الأطراف".

١٢. والتقدم المحرز في كسب اعتراف النظام متعدد الأطراف بالدور الرئيسي الذي يضطلع به العمل اللائق في التنمية المستدامة وفي تعزيز اتساق النظام في السعي إلى تحقيقه، يشكل نقطة انطلاق واعدة لتنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠. ولكنه يسلب الضوء أيضاً على تحديين إضافيين هما: ضرورة أن تمتلك جميع الدول الأعضاء البرنامج ملكية تامة؛ ضرورة جعل سير أعمال النظام متعدد الأطراف أكثر "ملاءمة للهدف المنشود" باعتباره وسيلة لتنفيذ البرنامج. ومن المشجع رؤية جهود متضافرة تبذل من أجل تحديد طرائق تعزيز أداء النظام وقدراته. وتنتهز منظمة العمل الدولية جميع الفرص للمساهمة في هذه الأنشطة. ولكن لا بد من إيلاء الانتباه أولاً إلى التحدي الرئيسي المتمثل في إدماج برنامج عام ٢٠٣٠ ومكوناته من العمل اللائق، في الاستراتيجيات السياسية الوطنية. وكون البرنامج برنامجاً معترفاً به عالمياً يجعل منه مسألة تخص كل دولة من الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية، البالغة ١٨٧ دولة عضواً - متقدمة كانت أم ناشئة أم نامية.

الملكية الوطنية والدعم الدولي

١٣. يشدد برنامج عام ٢٠٣٠ بشدة على المقترح الرئيسي ومفاده أن نشاط الدول الأعضاء أمر أساسي لنجاحه، فيقول: "ستتصب جهودنا بشكل رئيسي على وضع استراتيجيات متماسكة للتنمية المستدامة ومملوكة على المستوى الوطني، تسندھا أطر تمويل وطنية متكاملة."

١٤. ولكنه يذكر بالأهمية نفسها أنه يتعين دعم تلك الاستراتيجيات الوطنية بإجراءات دولية ملائمة: "يتعين دعم جهود التنمية الوطنية عن طريق تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية، بوسائل منها تشجيع نظام للتجارة العالمية ونظم نقدية ومالية تتسم بالتجانس ويدعم بعضها بعضاً، وتعزيز تدبير شؤون الاقتصاد وتحسينه على الصعيد العالمي."

١٥. والتغطية العالمية لبرنامج عام ٢٠٣٠ تعني أنه يتعين على الجهود الوطنية والدولية المتضافرة أن تعالج تنوعاً هائلاً في الظروف السائدة في الدول الأعضاء. وذكّرنا هذا الواقع بدرسين أساسيين جرى استخلاصهما من تاريخ منظمة العمل الدولية وخبرتها. والدرس الأول يفيد أن الاستراتيجيات الوطنية سيتوجب عليها بدون أدنى شك مواجهة تحديات وألويات مختلفة جداً، ولكن لا بد في الوقت نفسه من تصميمها وتنفيذها بطرائق تكون متكافئة فيما بينها ولا تضر بالمصالح والأهداف المشروعة للجهات الأخرى. ولا بد من بذل العناية في إيجاد توازن وتوفيق بين مسؤوليات الدول تجاه رعاياها ورعايا الدول الأخرى. وهذه الفكرة ليست بالجديدة. فقد ورد في ديباجة الدستور الشهير المؤسس لمنظمة العمل الدولية أنه "في تخلف أي أمة عن توفير ظروف عمل إنسانية عقبة تعطل جهود غيرها من الأمم الراغبة في تحسين أحوال العمل داخل بلدانها." ويعبر هذا الأمر تعبيراً صحيحاً عن المسؤوليات المتبادلة الراسخة في برنامج عام ٢٠٣٠، ويشير مباشرة إلى أهمية التعاون الدولي في تحقيقه. وواقع الحال أن هذه الضرورات تنطبق الآن بمزيد من القوة أكثر من أي وقت مضى إذ يتبين بما لا يقبل الشك أن التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عالمية من حيث حجمها وطبيعتها، ولهذا السبب، فقد باتت أواصر الترابط أشد وأوثق.

١٦. أما الدرس الثاني فينبثق عن الخبرة المكتسبة في تفاعل المدخلات الوطنية والدولية سعياً إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها. ومرة أخرى، يشكل إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨، نقطة مرجعية رئيسية. وإذ يشدد الإعلان على أن "الترابط والتضامن والتعاون فيما بين جميع الدول الأعضاء...، أمور ملائمة أكثر من أي وقت مضى في سياق الاقتصاد العالمي"، فإنه ينص على أنه يتعين على الدول الأعضاء نفسها أن تحدد كيفية تحقيق الأهداف الاستراتيجية للعمل اللائق، رهناً بالالتزامات الدولية القائمة والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل مع إيلاء الاعتبار الواجب لأمر عدة منها الظروف والأحوال الوطنية وألويات المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال. وعندئذ، تتمثل مسؤولية منظمة العمل الدولية في فهم ما يتأتى عن ذلك من احتياجات في الدول الأعضاء فيها فهماً أفضل، وفي تنظيم أنشطتها من أجل دعم ومساعدة الجهود التي تبذلها، بما في ذلك من خلال الشراكات والتعاون مع منظمات أخرى من النظام متعدد الأطراف.

١٧. وبذلك، يشكل الإعلان مع ما يتضمنه من إرشاد داعم وأكثر تفصيلاً، إطاراً مجدياً يعتد به لتنسيق المساهمات الوطنية والدولية في تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠.

إرساء استراتيجيات وطنية لعام ٢٠٣٠

١٨. من شأن التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في وضع الاستراتيجيات الوطنية لعام ٢٠٣٠ ومن ثم تنفيذها، أن يشكل المدلول الأكثر حسية لامتلاك زمام أمور برنامج عام ٢٠٣٠ على المستوى الوطني. وسيكون من المهم بمكان ضمان أن يكون العمل اللائق متواجداً بعمق في هذه الاستراتيجيات بقدر تواجده في البرنامج نفسه. وتتمثل أفضل ضمانات لذلك في أن يشارك وزراء العمل والاستخدام والشؤون الاجتماعية ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال الممثلة في هذه الدورة من مؤتمر العمل الدولي، مشاركة أساسية في عملية تخطيط البرنامج كما في تنفيذه ورصده.

١٩. ولا غرو بالتالي في أن الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية سترغب في ضمان إرساء ترتيبات ملائمة أو تكييف آليات موجودة، للسماح بإدراج كامل المدخلات الثلاثية في الاستراتيجيات الوطنية لعام ٢٠٣٠. والقيمة المضافة المستمدة من مشاركة منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل إلى جانب الحكومات، تنجم عن معارفها وخبراتها العملية في عالم العمل، وقدراتها على رصد التقدم والتشديد على المسألة عن النتائج وما تأتي به تلك المسألة من إنصاف وشرعية. أما الحوار الاجتماعي فلن يضيف إمكانية أن تكون الاستراتيجيات الوطنية فعالة فحسب، بل سيساعد بدوره على كسب دعم شعبي عريض القاعدة لها.

٢٠. ويجدر عدم الاستهانة بالتحدي المتمثل في جعل هذا البعد الثلاثي فعالاً عن حق. ويُحتمل أن يكون رسم معالم الاستراتيجيات الوطنية لعام ٢٠٣٠ - لا بل ينبغي أن يكون فعلياً - إجراءً تتخذه "الحكومة برمتها" مع اضطلاع وزراء المالية والتخطيط والوكالات الحكومية الأخرى بأدوار مركزية ومشاركة المجتمع المدني على نحو نشط. وهذه هي طبيعة الشراكات متعددة أصحاب المصلحة المطلوبة في برنامج عام ٢٠٣٠. وعندئذٍ، قد يكون هناك خطر من حصر المشاركة الثلاثية في دور هامشي أو يكاد يكون شكلياً. ومن شأن تهميشه، بل استبعاده كلياً، أن يكون متعارضاً مع الأساس المنطقي الذي يقوم عليه برنامج عام ٢٠٣٠ بالذات، ومع تواجد برنامج العمل اللائق القوي فيه.

٢١. لذا، لا بد للهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية من أن تؤكد دورها بقوة ولا بد لمنظمة العمل الدولية من أن تساعد في ذلك.

بُعد العمل اللائق

٢٢. يحتل الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة بشأن "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع"، صميم برنامج عام ٢٠٣٠ وبُعد العمل اللائق فيه كذلك. ويوضح نص هذا الهدف أن الغرض هو تحفيز استراتيجيات اقتصادية تولد فيها وظائف أكثر وأفضل القدرة الشرائية التي تعزز الاستثمار الذي يزيد بدوره الإنتاجية ويحقق القدرة التنافسية والنجاح في سوق العمل. غير أن هذه العملية لن تكون مستدامة أو شاملة بشكل تلقائي. بل سيتطلب ذلك إطاراً من المؤسسات والمنظمات والقوانين والسياسات وثقافة من الحوار الاجتماعي من أجل إدارة عالم العمل وسير أسواق العمل.

٢٣. والغايات الجوهرية العشر الواردة تحت الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، توفر إرشادات أكثر تفصيلاً حول كيفية تحقيق ذلك:

- الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي بنسبة ٧ في المائة على الأقل سنوياً في أقل البلدان نمواً؛
- تعزيز الإنتاجية من خلال التنويع والارتقاء التكنولوجي والابتكار والتركيز على قطاعات كثيفة اليد العاملة وتنسم بقيمة مضافة عالية؛
- تعزيز استحداث فرص العمل اللائق وتنظيم المشاريع وإضفاء السمة المنظمة على المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر ونموها؛
- فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي؛
- تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص المعوقون، والمساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية؛
- الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب؛
- القضاء على العمل الجبري والرق الحديث والاتجار بالبشر وعمل الأطفال في كافة أشكاله؛

- حماية حقوق العمل وتعزيز بيئات عمل سليمة وأمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة؛
 - تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل؛
 - تعزيز سبل حصول الجميع على الخدمات المالية.
٢٤. والعلاقة الجيدة بين الأنشطة والبرامج القائمة لمنظمة العمل الدولية وبين هذه الأهداف، ملفتة للنظر ويزداد بروزها بفضل الإشارة في غايات "طرائق التنفيذ" المصاحبة للهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، إلى تنفيذ الميثاق العالمي لفرص العمل لعام ٢٠٠٩، الصادر عن منظمة العمل الدولية، واستراتيجية عالمية لعمالة الشباب. غير أنّ كامل نطاق مسؤوليات منظمة العمل الدولية يشمل أيضاً سلسلة من الغايات الإضافية المدرجة تحت أهداف أخرى من أهداف التنمية المستدامة:
- يشكل تنفيذ نُظم الحماية الاجتماعية، بما فيها الأرضيات الوطنية، غاية من الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة بشأن القضاء على الفقر؛
 - ترد المهارات التقنية والمهنية في ثلاث غايات بموجب الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بشأن التعليم والتعلم مدى الحياة؛
 - وضع حد لجميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، والاعتراف بأنّ الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي غايتان مدرجتان تحت الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين؛
 - يشار إلى العمال الريفيين في الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة بشأن الزراعة المستدامة، وإلى العاملين في مجال الصحة في الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة بشأن الصحة والرفاه، وإلى العاملين في قطاع التعليم في الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، وإلى العمال المهاجرين في الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة بشأن الحد من انعدام المساواة؛
 - تعزيز العمالة الصناعية وإدماج المنشآت الصناعية الصغيرة وغيرها من المنشآت في سلاسل القيم، غايتان مدرجتان تحت الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة بشأن البنية التحتية وإضفاء السمة الصناعية والابتكار؛
 - اعتماد سياسات، لاسيما سياسات مالية وسياسات تتعلق بالأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق المزيد من المساواة تدريجياً، مسائل مدرجة تحت الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة؛
 - ترويج سيادة القانون وحماية الحريات الأساسية، يرد في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة بشأن المجتمعات السلمية والشاملة.

بعض السمات الرئيسية

٢٥. إن هذا العرض لما يتكوّن منه برنامج عام ٢٠٣٠ من أهداف وغايات، وإن سلّمنا جدلاً بأنه انتقائي، إنما يسلط الضوء على بعض السمات الرئيسية التي ستضفي بلا شك تنويراً على العمل الذي يتعين أن تضطلع به منظمة العمل الدولية لدعم استراتيجيات التنفيذ لدى الدول الأعضاء فيها.
٢٦. أولاً، يتمتع البرنامج بطابع معياري قوي ويرسي مساراً حقيقياً محوره حقوق الإنسان من أجل التنمية المستدامة. وتتمثل الرؤية في "عالم من الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وكرامة الإنسان وسيادة القانون والعدالة والمساواة وعدم التمييز؛ وفي احترام العرق والإثنية والتنوع الثقافي؛ وفي تساوي الفرص، مما يسمح بتحقيق الإمكانيات البشرية تحقيقاً كاملاً ويساهم في الازدهار وتقاسمه." ويشدد ذلك على الدور المركزي المقابل لمعايير العمل الدولية في تحقيقه. وبالإضافة إلى الإشارة الفردية والجماعية المحددة إلى الحقوق الأساسية في العمل، يشكل الاحترام الكامل لجميع الاتفاقيات المصدقة جزءاً لا يتجزأ من سيادة القانون. إلى جانب ذلك، لا بد من رسم معالم المؤسسات والسياسات تحقيقاً للتنمية المستدامة من خلال الامتثال لهذه المعايير.

٢٧. ثانياً، يسلم البرنامج تسليمًا حازماً وصريحاً بنشاط قطاع الأعمال الخاص والاستثمار والابتكار باعتبار هذه العوامل محفزات رئيسية للإنتاجية والنمو والوظائف وبالتالي للتنمية المستدامة. وتعتبر مساهمات جميع أنواع المنشآت - من المنشآت بالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة وصولاً إلى التعاونيات والمنشآت متعددة الجنسية - مساهمات مهمة تسبغ الواجهة على جميع جوانب أنشطة منظمة العمل الدولية من أجل تعزيز بيئة محفزة للمنشآت المستدامة. وتتمتع منظمة العمل الدولية بميزة نسبية حقيقية في هذا المجال، باعتبارها المنظمة الدولية الوحيدة التي تضم ممثلين عن طرفي القطاع الخاص في صفوفها.

٢٨. ثالثاً، هناك تركيز قطاعي متين في برنامج عام ٢٠٣٠، يشمل معالجة موسعة للزراعة والتنمية الريفية والسمة الصناعية، مقترنة بإشارة أكثر تحديداً إلى قطاعي الصحة والتعليم وإلى السياحة. وهذا النهج إذ يأتي في وقت يُطلب فيه من منظمة العمل الدولية النظر في كيفية تحقيق الزيادة الفضلى في القيمة المضافة لأنشطتها القطاعية، فإنه قد يقدم طرائق جديدة يمكن استكشافها، وهو بأي حال من الأحوال ملائم تماماً للمبادرات والشراكات الثلاثية الملموسة.

٢٩. رابعاً، ينصب التشديد على أهمية الاستثمار في البنية التحتية، سواء في استحداث إمكانيات النمو المطرد في الانتاج وتوفير العمالة بشكل مباشر، في الكثير من أهداف البرنامج، بما في ذلك تلك التي تتناول المياه والصرف الصحي والطاقة والمدن المستدامة. والاستفادة إلى أقصى حد من طاقات هذا الاستثمار لتوليد العمل اللائق، تتطلب مزيجاً معقداً من خيارات بعيدة الأمد بشأن كثافة اليد العاملة في البناء والتدريب وتعزيز المنشآت الصغيرة والامتثال لقانون العمل ومعايير العمل، وهي جميعاً مجالات يمكن لمنظمة العمل الدولية أن توفر فيها الخبرة العملية.

٣٠. خامساً، إن إدماج البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة يعني أن برنامج عام ٢٠٣٠ يولي اهتماماً خاصاً لتغيير المناخ ويعترف بأن الإخفاق في التصدي له بشكل فعال من شأنه أن يفوّض تحقيق الكثير من أهداف التنمية المستدامة. وقد اعتمد اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بعد برنامج عام ٢٠٣٠ خلال انعقاد الدورة ٢١ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في كانون الأول/ديسمبر. وهو يسلط الضوء على "ضرورات انتقال عادل للقوى العاملة واستحداث العمل اللائق والوظائف الجيدة تمشياً مع الأولويات الإنمائية المحددة على المستوى الوطني"، ولا بد من أن يراعى ذلك مراعاة كاملة عند تنفيذ الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة بشأن محاربة تغير المناخ وانعكاساته، حين تدمج البلدان "مساهماتها المحددة على المستوى الوطني" بشأن تغير المناخ في استراتيجياتها لعام ٢٠٣٠. ومن شأن "المبادئ التوجيهية الثلاثية لمنظمة العمل الدولية بشأن الانتقال العادل إلى اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع"، أن تؤدي دوراً حيوياً في هذا الصدد.

محاربة الفقر وانعدام المساواة

٣١. إن هذين المجالين المهمين أساساً - وغيرهما من المجالات التي يمكن أن تضاف إليهما - كافيان للتأكيد على أن مساهمة منظمة العمل الدولية في تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠ لا يمكن أن تقتصر على مجالات محددة من نشاطها، بل على العكس يجب أن تشكل جهداً مبدولاً "على مستوى المنظمة ككل"، يتطرق إلى جميع جوانب برنامج العمل اللائق. والحق، أن الفكرة الدافعة إلى اعتبار برنامج عام ٢٠٣٠ وكأنه صدى شديد التقارب لبيان معاصر عن ولاية منظمة العمل الدولية في سعيها إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، تلقى تأييداً قوياً بفضل الأولوية الشاملة التي يمنحها البرنامج لمسألة القضاء على الفقر ومحاربة انعدام المساواة.

٣٢. وينادي برنامج عام ٢٠٣٠ بأن "القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده ومكافحة انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها وحفظ كوكب الأرض وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام وتعزيز الإدماج الاجتماعي، أمور مترابطة ومتصلة فيما بينها." وبعبارة أخرى، علينا أن ننفذ هذه الأمور جميعها دون تجزئة أو يكون الأمر عبثاً.

٣٣. والمركز المحوري الممنوح إلى مسألة القضاء على الفقر في برنامج عالمي ليس دونه مصاعب. ففي حين يعتبر برنامج عام ٢٠٣٠ مبلغ ١,٢٥ دولاراً أمريكياً كدخل يومي مؤشراً عالمياً للفقر المدقع ويدعو إلى وضع حد له، فإنه يدعو أيضاً إلى تخفيض إلى النصف على الأقل في نسبة الرجال والنساء والأطفال الذين يعيشون في الفقر في كافة أبعاده، وفقاً للتعريف الوطنية. ومثل هذه التعاريف موجودة لدى معظم البلدان، وفي البلدان ذات الدخل الأعلى سيكون التعريف النقدي لعتبة الفقر أعلى منه في البلدان ذات الدخل الأدنى. ولكنها لا تزال تعرّف حالة من الحرمان، وإن كانت نسبية، تُعتبر وضعاً لا يُطاق اجتماعياً ويجب إزالته.

٣٤. وهذا ما يجعل من الفقر تحدياً عالمياً حقاً، لا سيما بالنظر إلى أن الفقر يرتبط ارتباطاً متيناً بمظاهره الأخرى، من قبيل الفقر في التعليم والطاقة والافتقار إلى الفرص والتعرض إلى ظروف عمل ومعيشة غير صحية أو خطيرة.

٣٥. والإنجازات التي حققتها الأهداف الإنمائية للألفية قد سرعت وتيرة التقدم المحرز واسترعت الانتباه إليه في خفض مستويات الفقر في القسم الأول من هذا القرن. غير أن هذا التقدم لم يكن مستقيماً أو سوياً وقد تباطأ بسبب تأثير الأزمة العالمية التي نشبت في عام ٢٠٠٨.

٣٦. وتحليل منظمة العمل الدولية للبيانات الصادرة عن البنك الدولي بشأن الفقر في المداخل، يظهر أنه في عام ٢٠١٥ كان هناك ما يقدر بـ ٣٢٧ مليون شخص عامل يعيشون في فقر مدقع و ٩٦٧ مليون شخص يعيشون في فقر متوسط أو على حافة الفقر، في الاقتصادات النامية والناشئة. أما في الاقتصادات المتقدمة، فإن نسبة السكان الذين يعيشون في حالة من الفقر المطلق، وفقاً للتعريف الوطنية، ازدادت في الواقع بنقطة مئوية واحدة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١١. وفي بعض البلدان المتقدمة الأكثر تضرراً من الأزمة ومن السياسات المعتمدة لمواجهتها، تضاعفت معدلات الفقر هذه فعلياً.

٣٧. ولا يتأتى دور منظمة العمل الدولية في مكافحة الفقر من المسؤوليات الموكلة إليها تاريخياً فحسب، بل يتأتى أيضاً من الوقائع المعاصرة تماماً. والفقر لا "يحدث" ببساطة في عالم العمل. بل إن عالم العمل وأسواق العمل لدينا تولد الفقر، أو أنها تبين على الأقل أنها غير ملائمة للتخلص منه.

٣٨. ولا عجب في أن يكون للتطورات السلبية في العمالة أثرٌ مباشر وملحوظ على انتشار الفقر. ومنذ عام ٢٠٠٨، أدت مستويات عالية من نقصان الوظائف والبطالة الجزئية المترافقة بركود أو ضعف الأجور الحقيقية، إلى توقف انخفاض الفقر الذي شهدته بلدان عديدة في وقت سابق. ولكن من المطلوب القيام بأعمال تحليل أكثر تفصيلاً من أجل فهم إمكانيات أسواق العمل وسياسات سوق العمل في مجال القضاء على الفقر، فهماً كاملاً.

٣٩. ومن شأن المنشور المعنون *لمحة عامة عالمية عن العمالة والشؤون الاجتماعية لعام ٢٠١٦: تحويل الوظائف للقضاء على الفقر*، المزمع نشره قريباً قبل انعقاد دورة المؤتمر لهذا العام، أن يكون إسهاماً للوفاء بهذه الحاجة. بالإضافة إلى ذلك، كانت الأهمية الواضحة لنظم الحماية الاجتماعية في مواجهة خطر وقوع الأفراد والأسر في براثن الفقر، مقترنة بواقع عدم كفاية تغطيتهم، هي الدافع الذي حفز منظمة العمل الدولية على تكثيف أنشطتها بشأن أوضاع الحماية الاجتماعية الشاملة. وعلى غرار ذلك، كان هناك اهتمام متجدد في اعتماد نظم الحد الأدنى للأجور أو تعزيزها، لا سيما حيثما تكون المفاوضة الجماعية ضعيفة، باعتبارها وسيلة لمواجهة فقر العاملين.

٤٠. وبالإضافة إلى هذه الأنشطة المقررة، بذلت منظمة العمل الدولية مؤخراً جهوداً حثيثة من أجل معالجة مجالات عالم العمل التي ما فتئت مصادر رئيسية للفقر وتبين أنه يتعدى الوصول إليها. ويشكل إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم والقطاع الريفي نتيجتين سياسيتين في البرنامج الحالي. وقام أحد البرامج الرائدة العالمية الجديدة بالتركيز على المسائل المتعلقة بالهشاشة في المجتمعات. وقد تلحق بها مجالات أخرى من الابتكار؛ ومن شأن الاهتمام الراهن بمستوى المعيشة - وهو مفهوم قديم قدم منظمة العمل الدولية نفسها - وبضمانات حد أدنى شامل للمداخل أن يمهّد السبيل أمام البعض منها.

٤١. والترابط بين الفقر وانعدام المساواة الذي حدده برنامج عام ٢٠٣٠، هو دعوة صريحة إلى اتخاذ إجراءات بغية مكافحة أوجه انعدام المساواة والحد منها داخل البلدان وفيما بين البلدان التي توصلت إلى مستويات يُعترف بها الآن على نطاق واسع أنها لا تشكل ظلماً اجتماعياً شاملاً وتهديداً للتماسك الاجتماعي فحسب، بل تمثل أيضاً عائقاً مهماً أمام النمو الاقتصادي واستحداث فرص العمل. ومن شأن هذا الاتساق في الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية أن يمنح مزيداً من القوة في السعي إلى تحقيق الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يرمي إلى تحقيق نمو الدخل واستدامته تدريجياً في صفوف النسبة الدنيا البالغة ٤٠ في المائة من السكان ليتزايد بمعدل أعلى من المتوسط الوطني، ويزم مع محاربة التمييز وتنفيذ تدابير معززة مؤاتية للمساواة، "لاسيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية".

٤٢. ومن شأن التدخلات السياسية في هذه المجالات أن تعالج على وجه الخصوص انعدام المساواة والفقر في الوقت نفسه وعلى نحو متكامل، وهي بذلك ستستسم بأهمية حاسمة في التجاوب مع التحذير من "ترك أي كان على قارعة الطريق".

٤٣. ونظراً إلى أنّ الكثيرين من أولئك المتروكين على قارعة الطريق أو المحرومين من المضي قدماً هم من الفتيات والنساء، فإنّ ذلك يلقي تركيزاً حاداً على البعد الجنساني في برنامج عام ٢٠٣٠. ولا يوجد ذلك في الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين والتمكين فحسب، بل في كل هدف من الأهداف البالغة ١٧ هدفاً. ويتكرر صداه على نحو قوي مع سجل إنجازات منظمة العمل الدولية في المسائل المتعلقة بالجنسين، حيث كانت عاملاً مهماً في التقدم الجوهرى المحرز في بلدان عديدة، وبفضل إدراكها كذلك بأنّ الكفاح من أجل المساواة يبقى مسعىً غير مكتمل يتطلب تفكيراً ونشاطاً جديدين وابتكاريين. وهذا هو بالضبط المنطق الأساسي في "مبادرة المرأة في العمل" وهدفها المتمثل في تحديد وتعطيل مختلف مصادر استمرار انعدام المساواة، بدءاً من الممارسات التمييزية المفرطة وصولاً إلى الأسباب الهيكلية المتجذرة عميقاً، في كافة تعقيداتها.

تحقيق التحول

٤٤. إنّ برنامج عام ٢٠٣٠ شامل وطموح ومعقد ومتطلب. وليس ذلك بالمصادفة، إذ أنه جرى تصميمه عن وعي ليكون إطاراً لتحول عملية التنمية الشاملة. وما من برنامج تحويلي موثوق يمكن أن يكون بسيطاً أو غير مثير للتحديات. ويجدر الاعتراف بعملية إعداد هذا البرنامج واعتماده بالإجماع من خلال عملية مستفيضة من المفاوضات متعددة الأطراف، اعترافاً يقدر النجاح الكبير الذي يمثل ذلك. ولا تكمن قيمته الحقيقية في الإنجازات التقنية التي يجسدها فحسب، والتي يجري استكمالاً الآن باعتماد المؤشرات التي تجعل تنفيذه قابلاً للقياس وعرضة للمساءلة، بل تكمن أيضاً في الالتزام السياسي الجماعي الذي يمثلته.

٤٥. وعليه، ونظراً إلى أنّ الانتباه يتحول الآن إلى المهمة الشاقة المتمثلة في تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠، هناك تحدٍ واحد لا يتطلب مواجهته ألا وهو إقناع الدول الأعضاء والهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية بجدوى هذا البرنامج أو أهميته. إنّ ذلك تحصيل حاصل بموجب القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي، والتي تجعل البرنامج ملكية مشتركة ومصلحة مشتركة ومسؤولية مشتركة تضطلع بها كل دولة عضو من الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل الدولية بالذات والنظام متعدد الأطراف الذي تنتمي إليه.

٤٦. أما بعد، فيصبح السؤال المطروح هو كيف يتعين على منظمة العمل الدولية والنظام الدولي المذكور أن يحتلا مكانة تجعلهما متساويين إزاء التحديات التي طرحتها الدول الأعضاء أمامها عندما وافقت على التغيير التحويلي من أجل تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

الفصل ٣

إقامة شراكات عالمية

٤٧. تعرب ديباجة برنامج عام ٢٠٣٠ عن العزم على حشد الوسائل الضرورية لتنفيذها من خلال "تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، على أساس روح من التضامن العالمي المعزز، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً، وبمشاركة من جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع الشعوب".

٤٨. ولكن ما هو المدلول الحقيقي للشراكة العالمية، وما هي انعكاساتها بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية؟

وسائل التنفيذ وبرنامج عمل أديس أبابا

٤٩. في تناقض حاد مع الأهداف الإنمائية للألفية، شكلت مسألة تمويل تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠ محور اهتمام بالغ في المفاوضات التي أدت إلى اعتماده. وقيل شهرين فقط من ذلك التاريخ، وافق المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية على برنامج عمل أديس أبابا الذي أصبح فيما بعد جزءاً لا يتجزأ من برنامج عام ٢٠٣٠ نفسه.

٥٠. ومن ثم يتضمن برنامج عام ٢٠٣٠ الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، المكرس حصراً لوسائل التنفيذ والشراكة العالمية، وهو يحدد بالتفصيل اعتبارات التمويل الرئيسية. ويحدد على وجه الخصوص المسؤوليات الوطنية والدولية لكل جهة ودور التمويل الخاص والتمويل العام. بالإضافة إلى ذلك، من المسلم به أن الغايات الواردة في إطار الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة والغايات التنفيذية الواردة في إطار جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى "تتساوى من حيث الأهمية".

٥١. وفيما يتعلق بالمسألة الوطنية الدولية، وتمشياً مع مبدأ الملكية الوطنية الشاملة لتنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠، فإن من المؤكد أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن ذلك وأنه لا بد لأطر التمويل الوطنية المتكاملة من أن تكون في صميم جهود الشراكة. ولكن يُستكمل ذلك بالتشديد على الدور المهم للتمويل العام الدولي، بما فيه المساعدة الإنمائية الرسمية، وعلى المؤسسات المالية الدولية التي تدعم الحيز السياسي لكل بلد.

٥٢. وبخصوص المسؤوليات العامة والخاصة، فإن من المسلم به أن الموارد الوطنية إنما يولدها النمو الاقتصادي في المقام الأول، مما يبرز بدوره الإسهام الحاسم لأنشطة الأعمال الخاصة، والحاجة إلى تهيئة بيئة مؤاتية لذلك. ويهيب برنامج عام ٢٠٣٠ بمؤسسات الأعمال بجميع أنواعها أن تسخر قدراتها الإبداعية والابتكارية لإيجاد حلول للتحديات التي تطرحها التنمية المستدامة. ويتعهد بتدعيم قطاع أعمال يتسم بالدينامية وحماية حقوق العمل والمعايير البيئية والصحية وفقاً للضوابط الدولية التي تشمل معايير منظمة العمل الدولية والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن دوائر الأعمال وحقوق الإنسان.

٥٣. بالإضافة إلى ذلك، يتناول الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة سلسلة من المسائل التمكينية الأوسع نطاقاً التي تشمل: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي واتساق السياسات؛ الحصول على التكنولوجيا؛ القدرة على تحمل الديون؛ تعزيز الاستثمار؛ التجارة؛ بناء القدرات، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ البيانات والرصد.

منظمة العمل الدولية والشراسة مع الدول الأعضاء

٥٤. تتسم الشراكة العالمية التي يتوخاها برنامج عام ٢٠٣٠ بالطموح والإحكام - وثمة تسليم بالأهمية الحاسمة لحسن سيرها بالنسبة إلى ديمومة البرنامج التامة. فكيف تتبوأ منظمة العمل الدولية مكانها اللائق في إطارها؟

٥٥. وتأتي الإجابة في البداية على المستوى القطري، إذ تقيم منظمة العمل الدولية شراكات مع هيئاتها المكونة الثلاثية من أجل جعل الملكية الوطنية حقيقة واقعة وإعطاء برنامج العمل اللائق في الاستراتيجيات الوطنية لعام ٢٠٣٠، المكانة ذاتها التي يحتلها في البرنامج العالمي. وقد تواجه الهيئات المكونة تحديات أقل في تحديد مسائل العمل اللائق ذات الصلة بهذه الاستراتيجيات - لأن الفرص المتاحة متعددة - وتحديات أكثر في التمكن من وضع إطار لهذه الفرص على نحو متسق وعملي يستوجب دعماً وطنياً واسعاً. وينبغي أن يكون المكتب متنبهاً لضرورة زيادة وعي الهيئات المكونة ببرنامج عام ٢٠٣٠ وأن يسعى، عند الضرورة، إلى تسهيل الإسهامات الثلاثية فيه ويدعمها بالمشورة التقنية المناسبة.

٥٦. وفي هذا السياق، ثمة ميزة جلية في جعل آلية البرمجة الرئيسية لمنظمة العمل الدولية على المستوى الوطني - أي البرامج القطرية للعمل اللائق - محركاً لمجال الشراكة هذا، كلما وحيثما سمح توقيت دورات التخطيط بذلك. وتتمثل الخطوة المنطقية التالية في السعي إلى إدماج هذه العناصر على نحو كامل في خدمات المشورة والدعم التي تتيحها الأفرقة القطرية للأمم المتحدة. ونظراً إلى أن توحيد أداء منظومة الأمم المتحدة يحظى باهتمام متزايد، يمكن أن تشكل الاستراتيجيات الوطنية لعام ٢٠٣٠ اختباراً لقدرة منظمة العمل الدولية على العمل بفعالية على المستوى الوطني مع بقية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بل واختباراً أيضاً لقدرة هذه المنظومة ومدى استعدادها لإعطاء برنامج العمل اللائق المكانة والأهمية اللتين حض عليهما المجتمع الدولي بصورة لا لبس فيها. ولا بد للتصدي للتحديين معاً بغية تحقيق الهدف المتمثل في وضع خطة دعم متكاملة للأمم المتحدة من أجل استراتيجيات وطنية متكاملة لعام ٢٠٣٠. ومن شأن بلوغ هذا المدى البعيد أن يشكل بالفعل تقدماً مهماً.

٥٧. وسيكون هناك أيضاً مجال واسع لتدعيم الأطر الإقليمية وشبه الإقليمية القائمة للمضي قدماً بهذه المبادرات الوطنية. وهي تؤدي أصلاً دوراً متزايد الأهمية في تكامل الأسواق وتقضي بالتالي إلى تحديات إنمائية مشتركة بين مختلف البلدان. وحيثما تكون المؤسسات الإقليمية وشبه الإقليمية عاملاً مساعداً في وضع السياسات المتكافئة وتنفيذها، فإن منطق برنامج عام ٢٠٣٠ يقتضي أن تسخر هذه الإجراءات الجماعية لدعم الاستراتيجيات الوطنية.

٥٨. وتتخذ منظمة العمل الدولية بالفعل إجراءات لتعزيز قدراتها على الاستجابة للاحتياجات الوطنية والإقليمية. وقد شرعنا في تحويل الموارد لاستحداث وظائف تقنية جديدة ضمن الفرق المعنية بالعمل اللائق في جميع أنحاء العالم. ويجري تعزيز التعاون مع مصارف التنمية الإقليمية وآليات التنسيق الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وتوجد فرص لتكثيف العمل مع اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة أيضاً. وعلى غرار ذلك، ينبغي أن يُتبع الأساس المنطقي ذاته في التفاعل مع مجموعات إقليمية وشبه إقليمية محددة يتضمن نطاق أنشطتها المسائل المعنية - من قبيل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الاتحاد الأوروبي، السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، الاتحاد الأفريقي، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٥٩. وفي هذا السياق، يمكن للاجتماعات الإقليمية الخاصة بمنظمة العمل الدولية، التي يجري استعراض دورها حالياً في سياق مبادرة الإدارة السديدة، أن تأخذ على عاتقها مسؤوليات إضافية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠. وقد خُصص أول اجتماع من نوعه منذ اعتماد البرنامج لأفريقيا وعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. واعتمد الاجتماع إعلان أديس أبابا: تحول أفريقيا بفضل العمل اللائق من أجل تنمية مستدامة، الذي يتناغم تناعماً وثيقاً مع الإعلان وخطة العمل الخاصين بالاتحاد الأفريقي بشأن العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة المعتمدين في عام ٢٠٠٤، وبرنامج الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نريد.

٦٠. ويمكن أن تفيد هذه التجربة في إعداد اجتماعات منظمة العمل الدولية الإقليمية المقبلة - في آسيا والمحيط الهادئ في نهاية عام ٢٠١٦، وأوروبا في عام ٢٠١٧، ثم الأمريكتين في عام ٢٠١٨ - وتعتبر إمكاناتها جديرة بالدراسة المتروية.

٦١. وستتوقف فعالية هذه الجهود إلى حد كبير على القدرات التقنية للهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية على الغوص بشكل جوهري في المسائل التي تكون في أغلب الأحيان معقدة وأحياناً مثيرة للجدل. وثمة اعتراف صريح بالحاجة إلى بناء القدرات في برنامج عام ٢٠٣٠ ومسؤوليات منظمة العمل الدولية المرتبطة بذلك قائمة منذ أمد بعيد. ومع ذلك، هناك تحدٍ حقيقي يتمثل في ضمان الاضطلاع بتلك المسؤوليات بفعالية، من خلال كفالة أن تؤدي الأنشطة المنفذة فعلاً إلى تحسينات مشهوده ودائمة في المجالات المعنية. ولابد من أن يحتل مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية موقعاً استراتيجياً لضمان تأثير إسهامات منظمة العمل الدولية تأثيراً فعلياً.

٦٢. وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أيضاً أن برنامج عام ٢٠٣٠ يطالب ببناء قدرات منظمة العمل الدولية نفسها. وما برح السعي إلى تحقيق الامتياز التقني وتعزيز القدرات البحثية والتحليلية بشكل موضع اهتمام رئيسي للإصلاح التنظيمي في السنوات الأخيرة وقد بدأ بالفعل يحقق النتائج. ويترتب عليه أثران رئيسيان فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج.

٦٣. أولاً، هو يشكل نقطة الانطلاق التي لا غنى عنها لتوليد وتقاسم المعارف بشأن قضايا عالم العمل. وتطالب الهيئات المكونة في جميع أنحاء العالم بالحاح بالحصول على المعلومات اللازمة عن الطريقة التي تعالج بها نظيراتها في جميع أنحاء العالم التحديات السياسية التي تواجهها هي نفسها. وهي ترغب في الاطلاع على "الأساليب الناجحة"، وبشكل جانب تقديم الإجابات الجزء الأكبر من مهام منظمة العمل الدولية. ولا يعني ذلك مجرد جمع ومعالجة المعلومات عن الخبرات المقارنة، بل يعني أيضاً ضمان إتاحتها على الفور لمن هم في حاجة إليها، وذلك في شكل مفيد. وتتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصاً جديدة كبيرة لتحقيق ذلك ويتعين على منظمة العمل الدولية، شأنها شأن أي جهة أخرى، أن تستفيد استفادة كاملة منها.

٦٤. ثانياً، هو يوفر منصة لمنظمة العمل الدولية للمشاركة والاضطلاع بالنشاط التحفيزي بفعالية في إطار صنع السياسة الدولية للدفع قدماً بأهداف العمل اللائق في إطار تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠. وتتمثل إحدى السمات القوية والمميزة للبرنامج في أنه يشدد على إدارة الاقتصاد العالمي المعززة الرامية إلى تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية للتنمية المستدامة، ويلتزم بالسعي إلى تحقيق الاتساق السياسي باعتباره وسيلة تنفيذ رئيسية. وتعتبر المدخلات الموضوعية المتنامية لمنظمة العمل الدولية لصياغة السياسات في محافل مثل مجموعة العشرين والأمم المتحدة ومنذ عهد أقرب في بلدان BRICS (البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا) بؤادر واحدة لما يمكن، لا بل ما ينبغي، أن تقدمه الآن لهذا الجانب الأوسع من جوانب تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠.

٦٥. وترتبط مسائل القدرة هذه ارتباطاً وثيقاً بالأمور المتصلة بالإحصاءات والبيانات، التي تم تناولها بشيء من التفصيل في البرنامج. ومن الإسهامات الأخيرة لمنظمة العمل الدولية في صياغة البرنامج، وقت تحرير هذا التقرير، تصميم ٢٤١ مؤشراً يتعين استخدامها لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المتفق عليها. وستتمثل ازدواجية مسؤوليات المنظمة في هذا المجال في ضمان إمكانية جمع البيانات الضرورية لجعل هذه المؤشرات نافذة وفي تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في تطوير قدراتها الخاصة. وفي هذا الصدد، يشدد برنامج عام ٢٠٣٠ على ضرورة إتاحة بيانات عالية النوعية ومصنفة حسب جملة أمور من بينها نوع الجنس والعرق والانتماء الإثني والوضع من حيث الهجرة والإعاقة.

منظمة العمل الدولية كشريك في النظام الدولي

٦٦. عادة ما تُفهم الطبيعة شديدة الترابط لأهداف التنمية المستدامة التي تشكل برنامج عام ٢٠٣٠ على أنها تتطلب استجابة متكاملة من جميع مكونات النظام الدولي متعدد الأطراف. لذلك، يتمثل أحد أبعاد الشراكة العالمية لتنفيذ البرنامج في إقامة شراكات ضمن هذا النظام. وقد أثار هذا الاعتراف بالفعل قدراً كبيراً من الاهتمام إزاء ما يمكن القيام به لجعل هذا النظام ملائماً للغرض الذي أنشئ من أجله ولتجهيزه لكي يضطلع بدوره كاملاً في عملية توحيد الأداء فيما يتعلق بمسؤولياته. وقد شملت هذه الجهود إجراء مناقشات في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، الذي يجمع بين الرؤساء التنفيذيين في الوكالات المتخصصة التابعة للمنظومة، والكيانات الأخرى، وإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي لفريق مستقل من المستشارين للنظر في الموقع الذي يجب أن تتبناه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المدى الطويل في سياق برنامج عام ٢٠٣٠.

٦٧. وتتمثل إحدى الوسائل الكفيلة بتحديد التحسينات التي يمكن إدخالها، في البدء بتحديد الأمور التي يمكنها أن تتعرّض في ظل الترتيبات القائمة.

٦٨. إن الخطر الأكثر وضوحاً هو التوقع في القلاع المؤسسية بالاستناد إلى مواقف دفاعية أكثر من اللازم أو إلى تفسير ضيق لولاية كل منظمة. وحتى القراءة السطحية لقائمة أهداف التنمية المستدامة تظهر كيف سيكون من السهل على فرادى المنظمات التوفيق بين مصالحها ومسؤولياتها الخاصة وبين هدف أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة، التي ربما تكون قد اضطلعت بالفعل بدور نشط في اعتمادها، وادعاء ملكيتها الخاصة ورفض أي مشاركة في جميع الأهداف الأخرى. وتوخياً للكشف الكامل عن الحقائق، فإن هذا الإغراء موجود بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، لكن شدته تخف على نحو ملحوظ بفضل المضمون الرئيسي للعمل اللائق في العديد من الأهداف الأخرى.

٦٩. وهناك عاملان من شأنهما أن يؤديا إلى مضاعفة الخطر الذي يشكله رد الفعل المؤسسي السلبي هذا. ويتعلق العامل الأول بالتمويل. والظروف الحالية تفيد أن ثمة ضغوطاً حقيقية، بل حادة أحياناً، على الميزانيات العادية والتمويل من خارج الميزانية في معظم مؤسسات المنظومة الدولية. وقد يؤدي ذلك إلى احتدام منافسة مختلفة على الإسهامات الطوعية الشحيحة أكثر فأكثر. ويعرب بعض الشركاء الإنمائيين بالفعل عن قلقهم إزاء ذلك. والواقع أنه في حال تحويل ضرورات تمويل التنمية المستدامة إلى صراع من أجل تمويل المكونات المختلفة للنظام متعدد الأطراف، فإن ذلك سيمثل خطوة كبيرة إلى الوراء، بدلاً من التقدم الذي يجب أن يلتزم الجميع بإحرازه بشكل جماعي.

٧٠. ويتعلق العامل الثاني بالصعوبات المؤسسية التي قد تعيق إقامة تعاون بين المنظمات. وصحيح تماماً أن كل منظمة مسؤولة أمام الدول الأعضاء فيها عن نتائج العمل الذي تضطلع به، ومنظمة العمل الدولية من المنظمات التي سعت إلى تحقيق تطلعات الدول الأعضاء فيها فيما يتعلق باعتماد نهج أكثر دقة للإدارة القائمة على النتائج. ومن المفهوم بالقدر نفسه أن تكون الوكالات المتخصصة واعية على وجه الخصوص بأن القيمة المضافة التي تنتجها تنبثق عن قدراتها على الوفاء بولاياتها الفردية باقتدار وعلى نحو تام. ويتمثل الجانب السلبي لذلك في احتمال عدم تجلي الجهود والموارد المنفقة تجلياً تاماً في النتائج التي يجري تقييم أداء النظم على أساسها، ويمكن أيضاً أن تفسرها الدول الأعضاء باعتبارها تسمح بالمساس بالحقوق في مجالات المسؤولية المحددة والتقليل من شأن الخبرة والكفاءة التقنيتين. وقد تتعقد هذه الشواغل أكثر إذا حولت المنظمات المختلفة الاختلافات إلى موضوع معين. ومن الأمثلة الجديرة بالاهتمام الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة: إذ قد تتباين الآراء تماماً فيما بين المنظمات حول كيفية تحقيق العمالة الكاملة على الصعيد العالمي، مثلما هو الحال فيما بين الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية.

٧١. وقد يعترض البعض بأن جميع هذه الشركاء المحتملة يمكن التغلب عليها، وأنه من الممكن تجاوزها على أكمل وجه مع التسليم بوجود تفكير سليم وقيادة حكيمة والتزام صحيح. ولكن تماماً مثلما ينبغي عدم المبالغة في تصوير هذه الشركاء، فإنه ينبغي عدم التقليل من شأنها كذلك. والمهم أن ثمة سمات للنظام متعدد الأطراف تميل بشكل غير متعمد إلى أن تسهل على المنظمات العمل بمفردها وتؤدي إلى غياب الحوافز لإقامة شراكات حقيقية. ويبدو الأمر كما لو أن ثمة قوة جذب تسحب جميع الجهات الفاعلة بعيداً عن بعضها البعض، وسيطلب الأمر قوة موازية كبيرة للتقريب بينها.

٧٢. وانطلاقاً من هذا التقييم للوضع الحالي، ونظراً إلى طبيعة برنامج عام ٢٠٣٠ وأهميته، يبرز أحد السبل لإقامة شراكات أقوى. ويمكن أن يتمثل ذلك في إقامة عدد من المنصات المواضيعية للتعاون على نطاق المنظومة بشأن تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠. وينبغي أن تستند هذه المنصات بشدة إلى هدف أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة وأن يكون باب المشاركة فيها مفتوحاً أمام جميع الهيئات على أساس إثبات الالتزام والكفاءة للإسهام إسهاماً ملموساً في تنفيذ الأهداف. وينبغي من ثم تشجيع توجيه الموارد المتاحة من خارج الميزانية من خلال هذه المنصات بطريقة يمكن أن تخفف من الضغوط التنافسية وتساعد على تحسين الاتساق.

٧٣. ومما لا شك فيه أنه ستلزم معالجة مسائل رئيسية فيما يتعلق بالقيادة وسلطة اتخاذ القرارات والمساءلة في عمليات أي ترتيب من هذا القبيل. ودون السعي إلى استباق كيفية حسمها، يُرجح أن تتمحور الاعتراضات حول احتمال فقدان الاستقلالية وامتيازات الهيئات المكونة داخل المنظمات، والخوف من التهميش إذا أُسندت مسؤوليات حشد الموارد وتخصيصها إلى جهات خارجية. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يكون الاعتراض على أي فقدان ملموس للسيادة التنظيمية أقوى في منظمة العمل الدولية لأن عملية صنع القرار فيها ترجع، على نحو استثنائي، إلى أصحاب العمل والعمال وكذلك الحكومات. ومع ذلك، يجدر التنكير أنه باتخاذ الهيئات المكونة الثلاثية القرار الواعي المتمثل في مواعمة دورة تخطيطها متوسطة الأمد مع دورة الأمم المتحدة، بدءاً بالخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، فقد أعربت هذه الهيئات بالفعل عن الالتزام الثابت لمنظمة العمل الدولية ببرمجة أنشطتها بالتنسيق مع بقية المنظومة.

٧٤. ومع الشروع في تطبيق آلية تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠، ومع تولي أمين عام جديد مهام منصبه في عام ٢٠١٧، فمن الواضح أن ثمة فرصة سانحة لإحداث تغييرات وزيادة ترسيخ مفهوم الشراكة العالمية في عمل النظام متعدد الأطراف. ويبقى السؤال المطروح يدور حول تحديد كيفية الاستفادة منها. وفي الوقت نفسه، ثمة ما يكفي من الأسباب التي تدعو إلى التحرك الآن لإقامة شراكات كلما سنحت الفرصة ووجدت الإرادة. وكانت منظمة العمل الدولية سعيدة بالنزول عند طلب الأمين العام، والاضطلاع بدور ريادي في استحداث المبادرة العالمية بشأن الوظائف اللائقة للشباب، التي أطلقت في شباط/فبراير ٢٠١٦ بمشاركة ٢١ هيئة من الأمم المتحدة. وتقدم عمليات الإعداد لإطلاق التحالف ٧-٨ - العمل يداً بيد للقضاء على عمل الأطفال والرق الحديث - مثلاً آخر على ذلك.

٧٥. وقد قطعت الأمم المتحدة بالفعل شوطاً كبيراً في تفعيل آليات المتابعة والاستعراض المنتظمة التي دعا إليها برنامج عام ٢٠٣٠ الذي ينص على مبدأ المساواة في تنفيذها. ويزعم وضع هذه الآليات على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. وجرى تشجيع الدول الأعضاء على إجراء استعراضات منتظمة وشاملة للتقدم المحرز وتحديد أنسب المحافل الإقليمية تحقيقاً لهذا الغرض.

٧٦. وعلى المستوى العالمي، ينص برنامج عام ٢٠٣٠ على تنظيم منتدى سياسي رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة، ليعمل تحت رعاية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. والقصد منه هو أن يضطلع بدور محوري في الإشراف على المتابعة والاستعراض. ولا تزال الصيغة الدقيقة لعملية المراجعة السنوية للمنتدى قيد التصميم، لكن من المتوقع أن تبحث التقارير العالمية بشأن التقدم المحرز وتضطلع طواعية باستعراض التقارير الوطنية والتقارير الإقليمية المنبثقة عن منظومة الأمم المتحدة. وسيجتمع المنتدى مرة كل أربع سنوات اعتباراً من عام ٢٠١٩ تحت رعاية الجمعية العامة لتوفير التوجيه السياسي رفيع المستوى بشأن البرنامج وتنفيذه.

٧٧. ومتى استخدمت جميع هذه الآليات استخداماً فعالاً، فإنها توفر فرصاً إضافية لتشجيع الشراكات وتوفير حوافز لإقامتها.

٧٨. إن قابلية القياس - من خلال نظام المؤشرات الذي يجري الآن الانتهاء من صياغته - وقابلية المساواة - من خلال آليات متابعتها واستعراضها - تمثلان عاملين في غاية الأهمية لنجاح برنامج عام ٢٠٣٠، وجزءاً لا يتجزأ من الشراكة العالمية بين الدول الأعضاء والمنظومة الدولية وعلى نطاق المنظومة. وستواصل منظومة العمل الدولية الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بهما معاً.

الفصل ٤

عكس اتجاه التيار

٧٩. يعتبر السياق العالمي الذي تم في إطاره التفاوض على برنامج عام ٢٠٣٠ واعتماده، ويتعين الآن تنفيذه، أحد أبرز محطات التوترات السياسية والاجتماعية والارتياب الشديد بشأن مستقبل البلدان الفردي والجماعي. ويشكك الناس أكثر فأكثر في قدرة المؤسسات والجهات الفاعلة في الحياة العامة على إيجاد حلول لأكثر شواغلهم إلحاحاً، بل وفي صدق وشرعية مساعيها للقيام بذلك. وهناك مطالبات بإيجاد نهج جديدة وحلول بسيطة، وبعض ما هو متاح منها يخل بقيمة الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح والتضامن.

٨٠. ويزخر العصر الحالي بالعديد من العلامات التذكيرية الصارخة التي تشير إلى أن العدالة الاجتماعية هي في الواقع أفضل ضمانة للسلام الدائم. ونظراً على وجه التحديد إلى أن واقع حياة الكثير من الناس يقدم دليلاً دافعاً على أن مجرى الأحداث العالمية يسير في عكس اتجاه العدالة الاجتماعية، فقد أصبحت آفاق السلم والاستقرار موضع شك على نطاق واسع.

٨١. وهذا لا ينفى تسجيل تحسن في حياة ملايين عديدة من الأشخاص. ولكن إذا استمر النظام الاقتصادي العالمي في إتاحة منافعه بصورة أساسية إلى فئة الواحد في المائة العليا بينما لا يظفر من هم في دائرة الفقر أو على حافتها أو عرضة لتهديدها إلا بالقليل منه، فلن يكون ثمة أي إمكانية مضمونة لبناء مستقبل أكثر أمناً للجميع.

٨٢. كما لا يمكن تحقيق مثل هذا المستقبل دون اتخاذ الإجراءات العاجلة اللازمة لحماية مستقبل هذا الكوكب.

٨٣. والأهم من ذلك فيما يتعلق ببرنامج عام ٢٠٣٠، هو أنه يتيح إمكانية عكس مسار هذه الاتجاهات القائمة. ومتى نُفذ، فإنه سيعكس اتجاه التيار صوب تحقيق العدالة الاجتماعية في العالم من خلال القضاء على الفقر والحد من التفاوت الصارخ. ومن شأنه أن يهيئ السبيل نحو تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وسيعالج مصدر هذه الأمور التي تولد أكثر من غيرها الغضب واليأس والاستياء والانقسام والمواجهة والتعصب والتطرف واللاإنسانية في العالم.

٨٤. والقضايا المطروحة على المحك تجعل من تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠ شأناً من شؤون كل فرد وليس فحسب شأناً من شؤون الحكومات وممثلي أصحاب العمل والعمال الذين تقع على عاتقهم مسؤولية توجيه أعمال منظمة العمل الدولية.

٨٥. ومن المؤكد أنهم، في حدود قدراتهم وكذلك مسؤولياتهم، سوف يستخلصون الأدوات التي تتيحها "مبادرة القضاء على الفقر" ويستخدمونها لإعادة العالم بثبات إلى الطريق الصحيح لتحقيق العدالة الاجتماعية.